آفاق تطوير السياحة بالجزائر في ظل التحديات الراهنة

THE PR0SPECTS OF TOURISM DEVELOPMENT IN ALGERIA IN LIGHT OF THE CURRENT CHALLENGES

جمال الدين دحية[1] ، عمر يحياوي [2]

[1] جامعة سعد دحلب البليدة

[2] جامعة محمد بوضياف، المسيلة

الملخص:

تحظى السياحة بمكانة مهمة ضمن قطاع الخدمات في عدد كبير من الدول باعتبارها أحد أهم موارد التنمية المستدامة وقد ساهم تطور شبكة الأنترنت في عولمة السياحة،وأصبحت صناعة قائمة بذاتها تتنافس الدول من خلالها في تحسين عمليات الخدمة الفندقية من اجل جلب اكبر عدد من السواح.

والجزائر بحكم امتلاكها للعديد من المقومات السياحية وفي اطار سعيها للتموقع في خريطة السياحة العالمية وجهت جهودها بعد استقرار الأوضاع الأمنية لقطاع السياحة في ظل التحديات التي تحول دون النهوض به.

تهدف هاته الورقة الى البحث في الامكانيات المتوفرة والوقوف على المعوقات التي تحول دون تطويرها مع تقديم اطار مقترح للنهوض بالسياحة بالجزائر

الكلمات المفتاحية: السياحة،السائح،الجزائر،الترويج السياحي،التنمية السياحية

تصنيف **JEL**:L83

Abstract:

In many countries , tourism has a valuable function in the services sector as it is one of the continuant development sources . With the advent and development of internet, tourism was globalized making it an independent industry with which countries compete to enhance hotel services, thus bringing much more tourists.

Having numerous tourism requirements and seeking a position in tourism world map, and after security stability , Algeria made efforts to develop this sector in spite of the hampering challenges .

The following research paper aims to look at the possibilities that are available, and to identify obstacles that prevent development. This is to be accompanied with a proposal to provide the framework for the promotion of tourism in the Algeria.

Keywords: **tourism, tourist, Algeria, tourism promotion, Tourism development.**

JEL classification : L83.

المقدمة:

شهدت السياحة منذ منتصف القرن العشرين اهتماما متزايدا باعتبارها تشكل أحد أهم موارد التنمية المستدامة،كما ساهم التطور السريع الذي حصل في الخدمات السياحية وتنوعها واستخدام شبكة الانترنت لتقديم هذه الخدمات في تسابق الكثير من الدول وتنافسها في تطوير المنتوج السياحي.

وقد فتحت تكنولوجيا الأنترنت أمام المنظمات الفندقية والسياحية أسواقا وفرص جديدة استطاعت من خلالها الوصول إلى أي سائح في أي منطقة من مناطق العالم،حيث اثبت توظيف تكنولوجيا الأنترنت في قطاع السياحة والفندقة فعاليته بشكل كبير .

والجزائر وكغيرها من الدول اولت اهمية للسياحة نظرا لامتلاكها لكل المقومات الطبيعية والحضارية بحكم كونها من بين عشر دول الأجمل في العالم من ناحية الموارد السياحية غير ان توفر الامكانيات لايعني ازدهار هاته السياحة ومن هنا يبرز الاشكال التالي:

ما هو واقع السياحة بالجزائر؟ وماهي سبل تطويرها في ظل التحديات الراهنة ؟

أهداف الدراسة:تكمن أهداف الدراسة فيما يلي:

- التطرق الى المفاهيم الخاصة بالسياحة .
- تشخيص واقع السياحة في الجزائر.
- استعراض المعوقات التي تواجه القطاع السياحي في الجزائر
- تقديم اقتراحات لترقية السياحة في الجزائر.

أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة في:

تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة إظهار واقع السياحة في الجزائر ،وتقييم الجهود المبذولة في هذا الاطار،مع تقديم بعض الحلول المقترحة لترقية السياحة بالجزائر.

منهج الدراسة: تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل التقارير والجداول الإحصائية الخاصة بواقع القطاع السياحي في الجزائر، ومدى اهتمام السلطات الجزائرية بدعم وتنمية القطاع السياحي.

وللاجابة على هذه الاشكالية تم تقسيم البحث الى المحاور التالية:

1- مفاهيم اساسية حول السياحة
2- جهود الدولة الجزائرية للنهوض بقطاع السياحة
3- واقع السياحة بالجزائر
4- معوقات تطوير السياحة بالجزائر
5- اطار مقترح لتطوير السياحة بالجزائر

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول السياحة:

تعددت مفاهيم السياحة بمقدار تعدد انواعها وتعدد الاختصاصات العلمية التي تتناول هذه الظاهرة بالدراسة والتحليل،كما ترتب عن النمو الذي تشهده صناعة السياحة في العالم ظهور انواع جديدة تتناسب مع مختلف شرائح السائحين وسنتناولها فيما يلي:

1-تعريف السياحة:لفظ السياحة لغة يعني التجوال وعبارة ساح في الأرض تعني ذهب وسار على وجه الأرض،اما في اللغة فكلمة Tour تعني يجول او يدور، وأطلقت على طلاب العلم الأنجليز في أوروبا كلمة TOURIST في القرن الثامن عشر وانتشرت هذه الكلمة الفرنسية إلى اللغات الأخرى واستعملت للسياحة والسائح أي التحرك في رحلة لغرض المنفعة أو الترفيه او الصحة وليس لأكتساب الأموال أو الإقامة الدائمة في الدول المضيفة. (كواش،2007،ص23).

تعرفها الأكاديمية الدولية للسياحة بأنها "اصطلاح يطلق على رحلات الترفيه وكل ما يتعلق بها من انشطة واشباع لحاجات السائح" (غنيم،و بنيتا،2003،ص23.)

تم تعريفها في مؤتمر المنظمة العالمية للسياحة في 1991 ب" السياحة تتعلق بالأنشطة المبذولة من طرف الأشخاص أثناء أسفارهم ورحلاتهم في أماكن تختلف عن أماكن إقامتهم المعتادة لفترة متتالية والتي لا تتجاوز سنة لأغراض ترفيهية أعمال أو أغراض أخرى". (عبد الوهاب، ،1992،ص14).

من خلال ما سبق يمكن اعطاء تعريف شامل للسياحة كما يلي:السياحة هي مجموع العلاقات والأنشطة الناتجة عن تنقل الأفراد من اماكن اقامتهم الى اماكن اخرى او دول اخرى لأسباب عديدة تختلف عن هدف الحصول على اقامة دائمة او عمل مأجور لمدة لاتقل عن 24 ساعة (قويدر،2010،ص42).

2- تعريف السائح:ظهر هذا المصطلح في بريطانيا خلال القرن الثامن عشر للدلالة على كل شخص يقوم بتنقل لتحقيق ترفيه لشخصه او لعائلته ولم يقتصر هذا المفهوم على اكتساب المال والتجارة بل تعداه الى تحقيق الفوائد الصحية واشباع الرغبة في اكتشاف اماكن وآفاق جديدة.

يعرفه الاتحاد الدولي للمنظمات السياحية " السائح هو اي شخص يزور دولة او جهة او مكان غير الأماكن التي تقع داخل محل اقامته المألوفة". (سعيدي،والعمراوي،2013،ص98).

اما المنظمة العالمية للسياحة فقد قسمت الزائر الى فئتين السائح والمتنزه،وعرفت السائح بأنه الزائر الذي يقوم بزيارة مؤقتة في مدة لاتقل عن 24 ساعة الى البلد المزار في حين المتنزه زائر ليوم واحد وهو الزائر الذي يقيم إقامة مؤقتة اقل من 24 ساعة في البلد المزار. (الرويي،1985،ص9)

يمكن اعطاء تعريف شامل للسائح كما يلي: "هو كل شخص يتنقل من مكان اقامته الى اماكن اخرى تختلف عن محيطه المعتاد من اجل الترفيه والمتعة أو لأسباب صحية،دينية،رياضية أو لأغراض عائلية أو اقتصادية أو انجاز مهام لمدة لا تقل عن أربع وعشرون ساعة وهدف التنقل لا يكون للإقامة الدائمة أو الحصول على عمل مأجور". (قويدر،2010،ص44).

المحور الثاني:جهود الدولة الجزائرية للنهوض بقطاع السياحة:

نظرا لأهمية السياحة في التنمية الاقتصادية اولت الدولة جهودا معتبرة لهذا القطاع حيث تم في مطلع سنة 2000 صياغة إستراتيجية حول تطوير قطاع السياحة لآفاق2013 نفصلها فيما يلي:

أولا: آليات ومتطلبات تنمية المنتوجات السياحية في الجزائر:تتمثل في:

1- تهيئة العقار السياحي:وتتمثل في اعداد مخطط توجيهي للتهيئة السياحية بدراسة واعادة التشكيل لمناطق التوسع السياحي والتنازل عن القطع الأرضية المتواجدة داخل مناطق التوسع السياحي لفائدة الوكالة الوطنية للتنمية السياحية بغرض تهيئتها ووضعها تحت تصرف المستثمرين.

2- تأطير وتمويل المشاريع السياحية: ويتعلق الأمر هنا بتكييف طريقة التمويل وفقا للخصوصيات التي يتميز بها الاستثمار السياحي.

3- دعم التدريب والتكوين وذلك من خلال إعادة النظر في البرامج التكوينية. (لحسين،2013،ص192).

4- دعم النوعية واهم اجراء هو فتح خطوط جوية مباشرة باتجاه الأقطاب السياحية والمدن السياحية المتواجدة بالجنوب.

دعم الترويج السياحي بإشراك الحركة الجمعوية ومنظمات المجتمع المدني في العملية الترويجية للمنتوج السياحي الجزائري وتوعية السكان بالفعل السياحي وانعكاساته الإيجابية، قصد تنمية ثقافة سياحية حقيقية لدى السكان.

ثانيا:برامج تنمية القطاع السياحي وفقا لما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية2025:

المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية هو جزء من المخطط الوطني للتهيئة الاقليمية 2025 الذي من خلاله تعلن الدولة لجميع الفاعلين وجميع القطاعات وجميع المناطق عن مشروعها السياحي لآفاق2025 وذلك بنظرتها للتنمية السياحية الوطنية للمدى القصير(2009) المدى المتوسط (2015)والمدى الطويل(2025) في اطار التنمية المستدامة بضمان التوازن الثلاثي المتمثل في العدالة الاجتماعية،الفعالية الاقتصادية و حماية البيئة على مستوى كامل التراب الوطني (بوعموشة،2012،ص132).

1- **الأهداف الإستراتيجية للمخطط للمرحلة(2008 –2015): يهدف في نهاية 2015 الى الوصول بعدد السياح الى2,5 مليون سائح و75000 سرير فاخر وفتح 400000 منصب شغل اضافة الى اطلاق 80 مشروع سياحي في ستة اقطاب سياحية بامتياز (عبد القادر لحسين،2013،ص ص194–195) اضافة الى الشروع في انجاز274 فندق. (عيساني،2010،ص132).**

2- آليات انعاش السوق السياحية في الجزائر:لقد شرع في الجزائر العمل ببرنامج السياحة ذات الأولوية ابتداء من سنة2008 قصد تفعيل التحول السياحي للجزائر، وذلك عن طريق إطلاق الأقطاب السياحية الأولى للامتياز وفي ما يلي عرض إجمالي لهذه المخططات الخمسة بحسب ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق2025.

- ✓ **مخطط وجهة الجزائر وذلك بترقية صورة الجزائر لتصبح وجهة سياحية كاملة وتنافسية.**
- ✓ **بعث الاقطاب السياحية للامتياز وقد حدد المخطط التوجيهي لتهيئة السياحية في هذا الإطار،سبعة أقطاب سياحية للامتياز.**
- ✓ **تطوير نوعية العرض السياحي الوطني بالتركيز على التكوين والتعليم وادراج تكنولوجيات الإعلام والاتصال في تناسق مع تطور المنتوج السياحي في العالم.**
- ✓ **التعاون الفعال بين القطاع العمومي والخاص من أجل مواجهة المنافسة الأجنبية.**
- ✓ **دعم ومرافقة المستثمرين المرقين وأصحاب المشاريع بمساعدتهم في اتخاذ القرارات وتخفيف اجراءات منح القروض البنكية. (لحسين،2013 ،ص ص196–197).**

المحور الثالث:واقع السياحة بالجزائر:

تعد الجزائر أكبر دولة إفريقية مساحة مما ساهم في تنوع مناخها وغطائها النباتي وتتوفر على مقومات و إمكانيات سياحية هامة،مما يجعلها من اهم المناطق السياحية في المغرب العربي اذا ما توفرت الارادة للنهوض بهذا القطاع،وسنحاول فيما يلي تشخيص وضعية السياحة بالجزائر.

اولا:موقع الجزائر في مؤشر تنافسية السفر والسياحة:

على الرغم من تسجيل الجزائر سنة2011 تقدما في الترتيب العالمي لمؤشر السفر والسياحة (المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، 2010،ص175) الا انها سرعان ما تراجعت في الترتيب مسجلة مراتب متأخرة عالميا مما يبين الوضعية الصعبة التي يعانيها القطاع والجدول التالي يبين مقارنة وضعية الجزائر ما بين سنتي2011 و2013.

الجدول رقم (01) مقارنة وضع الجزائر في مؤشر تنافسية السفر والسياحة للفترة(2011– 2013)

السنوات	2011	2013	2015(141دولة)	2017(136 دولة)
الرصيد	3,37	3,07	2,93	3,1
الترتيب	113	132	123	118

Source:- World Economic Forum,The Travel&Tourism Competitiveness Report 2013, Geneva,Switzerland,2013,p16.

-World Economic Forum,The Travel&Tourism Copetitiveness2011,Geneva, Switzerland, 2011, P25.

- World Economic Forum,The Travel&Tourism Competitiveness Report 2015, Geneva, Switzerland,2015, p72.

- World Economic Forum,The Travel&Tourism Competitiveness Report 2017, Geneva, Switzerland,2017.

يتبين من الجدول تراجع الجزائر ما بين سنتي 2011 و2013 من المرتبة 113 الى المرتبة 132 لتتقدم الى المرتبة 123 سنة 2015 ثم المرتبة 118 في سنة 2017،والجدول التالي يبين تفصيل المؤشرات لسنة 2015.

الجدول (2) وضعية الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر تنافسية السفر والسياحة لعام 2015

المؤشرات الفرعية	الرصيد	الترتيب
البيئة التمكينية	4,15	99
السياسات والظروف الملائمة في قطاع السفر والسياحة	3,32	135
البنية التحتية	2,19	133

الموارد الطبيعية والثقافية	2,04	90

Source: World Economic Forum,The Travel&Tourism Competitiveness Report 2015, Geneva, Switzerland, 2015,p72.

يتبين من الجدول تقدم الجزائر في الترتيب في مؤشر البيئة التمكينية بتسجيلها للمرتبة 99 نتيجة لتفوقها في مؤشر الأمن والسلامة حيث حصلت الجزائر على المرتبة التاسعة عالميا في قيمة المتغير:مدى جرائم القتل،وحصلت على المرتبة الاولى عالميا في قيمة المتغير:مدى انتشار فيروس الايدز في المؤشر الفرعي للصحة والنظافة وهذا ما قوى تنافسيتها في هذين المؤشرين الفرعيين. (بوراوي،وعيساني،2015،ص77)

اما في مؤشر الموارد الطبيعية والثقافية فجاءت الجزائر في المرتبة 90 نتيجة لوجود 7 مواقع مصنفة في التراث العالمي،كما يبلغ عدد المواقع المقترحة منذ سنة 2002 بستة مواقع منها قباب وادي سوف والفقارات في منطقة وادي ميزاب .

كما يتبين تأخر الجزائر في مؤشر السياسات والظروف الملائمة في قطاع السفر والسياحة نظرا لضعف اهتمامها بأولوية قطاع السياحة والسفر وضبابية الرؤية الاستراتيجية،وضعف فاعلية التسويق كآلية لجذب السياح،وضعف منظومة البيانات السياحية لعدم توفر الإحصاءات الكافية والدقيقة في هذا المجال.

وتعاني الجزائر من ضعف في المؤشرات الخاصة بالبنية التحتية المتمثلة في النقل الجوي والبري والبحري وبنية الخدمات السياحية.

ثانيا:السياحة الدولية الوافدة الى الجزائر للفترة(2009–2017):

تعتمد صناعة السياحة على عامل رئيسي وهو جذب السائحين، ولتتبع حركة السياح الوافدين الى الجزائر للفترة (2009–2017) ينتج الجدول التالي:

الجدول رقم(3) تطور عدد السياح في الجزائر للفترة(2009–2017)

الوحدة: الف سائح

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
اجمالي عدد السياح	1912	2070	2395	2634	2733	2301	1710	2039	2451

Source: world development indicators, Disponible sur le site:
https://donnees.banquemondiale.org/indicateur page consultée le: 25 Décembre2018.

يتبين من الجدول تزايد في عدد السياح من000 1912 سائح سنة 2009 الى 2070000 و2395000 سنتي2010 و2011 على التوالي لتتواصل الزيادة لغاية000 2733 سائح سنة 2013 لتسجل تناقص خلال سنتي 2014 و2015 لتعاود الزيادة الى 2039000 سنة 2016 ثم 2451000 سنة 2017.

ويلاحظ تجاوز عدد السياح ل2 مليون ابتداءا من 2010 وهو ما يتوافق مع توقعات الحكومة.

ثالثا:ايرادات السياحة في الجزائر للفترة(2008–2015):

الايرادات السياحية من اهداف السياسة العامة المتعلقة بتنمية وتطوير هذا القطاع بمختلف انشطته كما ان لها دور في تحسين اداء الاقتصاد الوطني والجدول التالي يبين تطور ايرادات السياحة للفترة(2008–2015)

الجدول رقم(4) تطور ايرادات السياحة بالجزائر للفترة(2008–2015)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
العائدات	325	266	219	208	196	230	258	304

Source: world development indicators , Disponible sur le site: https://donnees.banquemondiale.org/indicateur page consultée le: 25 Décembre2018.

يتبين من الجدول انخفاض ايرادات السياحة من325 مليون دولار سنة 2008 الى266 مليون دولار سنة2009 لتنخفض سنة 2010 مسجلة قيمة قدرها219 مليون دولار وتواصل الانخفاض سنتي 2011 و2012 مسجلا 208مليون دولار و196 مليون دولار على التوالي وهذا نتيجة للازمة المالية العالمية،وابتداءامن سنة 2013 تحسنت ايرادات السياحة مسجلة قيمة230 مليون دولار لترتفع الى 304 مليون دولار سنة 2015،ويعود هذا التحسن الى تجسيد بعض المشاريع في اطار المخطط التوجيهي للسياحة 2030 الذي ساهم في تحسن طفيف في الوجهة السياحية الجزائرية.

رابعا:ميزان السياحة في الجزائر للفترة(2007–2013):

تمثل السياحة احدى المعاملات غير المنظورة في ميزان المدفوعات،ولتتبع تطور ميزان السياحة ينتج الجدول التالي:

الجدول رقم (5) ميزان السياحة في الجزائر خلال الفترة(2007–2011)

الوحدة:مليون دولار امريكي

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
رصيد ميزان السياحة	151,8–	94–	101,2–	185,2–	116,8–	121_	131,5–

Source: Disponible sur le site: www.ons.dz page consultée le: 12 octobre 2014

يتبين من الجدول ان ميزان السياحة شهد عجزا دائما خلال الفترة (2007–2011) نظرا لضعف ايرادات السياحة مقارنة بنفقاتها حيث نلاحظ ازدياد العجز ليصل الى اكبر نسبة عجز ب–185,2 سنة2010 رغم تناقص هذا العجز سنة 2011، ليرتفع تدريجيا سنتي 2012 و2013 مسجلا نسبة عجز مقدرة ب _121 و–131,5 على التوالي حيث كان تطور المدفوعات السياحية بوتيرة اكبر من ايراداتها خلال نفس الفترة ويمكن ارجاع هذا الارتفاع في حجم المدفوعات السياحية الى:

- ✓ **ارتفاع قيمة الواردات السياحية عن صادراتها.**
- ✓ **ارتفاع السياحة العكسية (سياحة الجزائريين الى الخارج).**
- ✓ **سوء تسيير المرافق السياحية وندرة الخدمات التي يحتاجها السائح.**
- ✓ **ضعف المنتوج السياحي للجزائر وعدم قدرته على جذب السياح المحليين والأجانب على السواء.**
- ✓ **غياب استراتيجية تسويقية فعالة لتسويق المنتوج السياحي الجزائري داخل وخارج البلاد. (سماعيني،2014،ص ص109–110).**

المحور الرابع:معوقات تطوير السياحة بالجزائر:

رغم ما تجلبه السياحة من تدفقات سياحية إلا أنها بقيت تعاني من التأخر والتهميش بسبب مجموعة من المعوقات نلخصها فيما يلي:

اولا: ضعف نوعية الخدمات السياحية: وتظهر في

- ✓ **ضعف طاقات الاستقبال وغياب المنافسة لم يساعدا على تحسين نوعية الخدمات السياحية،**
- ✓ **نمط التسيير الحالي حيث أن معظم الفنادق الهامة لا تزال تابعة للقطاع العمومي ومسيرة بطريقة إدارية تفتقر للإبداع والمبادرات الفردية. (موهوب،2007،ص126).**
- ✓ **خد مات مرتفعة السعر بالنسبة للسكان المحليين وذات نوعية اقل مقارنة بدول الجوار خاصة تونس. (لحسين،2013،ص190).**
- ✓ **غياب حوافز تشجيعية مالية وجبائية من طرف الدولة لحث ملاك الفنادق الخاصة على ترميم وتجديد وإعادة تأهيل فنادقهم لاسيما تلك الموروثة عن العهد الاستعماري والتي توجد في معظمها في وضعية مزرية. (موهوب،2007،ص126).**

ثانيا:ايواء وفنادق ذات طاقات غير كافية ونوعية رديئة:حيت نلحظ:

- ✓ **عجز في طاقات الاستقبال.**
- ✓ **هياكل ايواء متآكلة وبأسعار مرتفعة نسبيا.**
- ✓ **10% فقط من الفنادق تستجيب للمعايير الدولية.**

ثالثا:ضعف نوعية النقل:تتمثل في:

- ✓ **عدم القدرة على توفير خدمات نقل كمية ونوعية متكيفة مع الطلب،مع تسعير مبالغ فيه مقارنة مع شركات النقل الجوي لدول الجوار، (عيساني،2010 ،ص125) ففي المتوسط تشكل تكلفة النقل الجوي80% من مجموع تكاليف قضاء اسبوع سياحة في الجزائر. (مرغاد،2010،ص13).**
- ✓ **سوء الربط الجوي نحو المقاصد السياحية(مثل الأهقار،حظيرة الطاسيلي).**

رابعا:ضعف اداء وكالات السفر:تتمثل في:

- ✓ **عدم التكيف مع الطرق العصرية للتسيير الالكتروني من حجز وخدمات.**
- ✓ **عدم وجود تنظيم لوكالات السفر وعدم وجود ميثاق يحكم المهنة.**
- ✓ **أنشطة موجهة نحو السياحة الموفدة الى الخارج(80% عمرة واسفار نحو الخارج10% استقبال لوكالات الجنوب و10% حجز للتذاكر). (عيساني،2010 ،ص125).**

خامسا:نقص في تأطير التكوين والتمهين:

- ✓ **عدم الإهتمام باليد العاملة المتخصصة، مما أدى بها للبحث عن العمل في مجالات أخرى غير القطاع السياحي الذي من المفروض أن تسعى إلى تطويره و تنميته. (ليازيد،2010،ص13).**
- ✓ **عدم تلائم نوعية التكوين مع احتياجات القطاع السياحي (عامر عيساني،2010 ،ص125) حيث يقتصر التكوين على المهن المتعلقة بالطبخ والمرطبات والاستقبال والأعمال الادارية. (موهوب،2007،ص114).**
- ✓ **ضعف تأهيل الموارد البشرية وقلة احترافية عمال ومستخدمي القطاع السياحي الذي كان له نتائج وخيمة على مستوى الخدمات. (ابركان،2010،ص119).**
- ✓ **عدم استيعاب طاقات التكوين الحالية لمتطلبات القطاع من اليد العاملة المؤهلة في ظل وجود 5 مؤسسات تكوينية على مستوى الوطن متمثلة في مدرسة عليا للسياحة بالجزائر العاصمة ومعهدين للسياحة في كل من بوسعادة وتيزي وزو ومركزين لتكوين اليد العاملة المؤهلة في كل من قسنطينة ووهران وحتى هذين المركزين تم غلقهما. (موهوب،2007،ص113).**

سادسا:استعمال ضعيف لتكنلوجيا الاعلام والاتصال في السياحة:

- ✓ عدم كفاية مواقع الانترنت وضعف التدفق.
- ✓ صعوبة التكيف مع تكنلوجيا الاعلام والاتصال.

سابعا:خدمات مالية غير متكيفة مع القطاع:

- ✓ عدم ملائمة وضعف وسائل الدفع على مستوى البنوك والمؤسسات المستقبلة للسواح.
- ✓ عدم مرونة القوانين بما يسمح بتوطين العمليات سواء بالنسبة للاستقبال او ايفاد السياح الى الخارج.
- ✓ التعارض في طريقة تمويل الاستثمار السياحي مع طبيعة النشاط.

ثامنا:التسيير والتنظيم غير متكيف مع السياحة العصرية:

- ✓ المبالغة في اجراءات استخراج التأشيرات.
- ✓ غياب الاحصائيات وادوات التقييم لمتابعة تطور السياحة الصحراوية على المستوى الوطني والدولي. (عيساني،2010،ص126).
- ✓ عدم توفر مكاتب دراسات متخصصة في السياحة في الجزائر،مما حدا بتخويل هذه الوظيفة للوكالة الوطنية لتنمية السياحة الا ان هذه الأخيرة تحولت الى مجرد وسيط بين الوزارة ومكاتب الدراسات (معظمها اجنبية) وتخلت بذلك عن الهدف الذي انشأت من أجله والمتمثل في تنفيذ الدراسات بنفسها بدليل انها لم تنجز بنفسها ولو دراسة واحدة في مجال تخصصها. (موهوب،2007،ص ص116–117).

تاسعا:ضعف الترقية السياحية وغياب الأمن:تتمثل في:

- ✓ ضعف تسويق الوجهة الجزائرية.
- ✓ غياب انشطة اعلامية كالمشاركة في الصالونات والمعارض في الخارج. (عيساني،2010،ص126).
- ✓ الوضع الأمني الغير مستقر أدى إلى تراجع صورة الجزائر السياحية. (ليازيد،2010 ،ص13).
- ✓ عدم قيام الديوان الوطني للسياحة دور في مجال ترقية السياحة حيث يعد مؤسسة عمومية وهذا ما يجعله غير ملزم بالربحية خلافا لهيئات الترقية المماثلة الموجودة في البلدان الأخرى التي تحصل على موارد من قبل الشركات السياحية المروج لأنشطتها اضافة الى دعم الدولة. (موهوب،2007،ص ص116–117).

عاشرا:صعوبات الاستثمار السياحي: تتمثل في:

- ✓ العراقيل الادارية الناجمة عن بعض التشريعات والتنظيمات الغير شفافة المؤدية الى مناخ غير ملائم للاستثمار.
- ✓ صعوبة الحصول على العقار السياحي المهيأ ويتجلى ذلك من خلال فقدان القطاع السياحي لمخطط وطني توجيهي للتهيئة السياحية مكتمل ومحين وتبعا لذلك غياب احتياطات عقارية سياحية مهيأة قابلة لاستقبال المشاريع السياحية والفندقية.
- ✓ صعوبة تمويل الاستثمارات السياحية حيث يستلزم الاستثمار السياحي رؤوس اموال ضخمة وتمويلات طويلة المدى وتستغرق المشاريع الفندقية ما بين فترة الانجاز ومرحلة الدخول في المردودية مدة زمنية تتراوح من خمس الى سبع سنوات يظل خلالها الرأسمال الموظف مجمدا في شكل أراضي وبنايات وتجهيزات ومعدات دون أية مردودية أو عوائد مالية وهو ما يعتبر بمثابة تضحية لأن المستثمر في هذا المجال له فرصا أخرى بديلة اقل تكلفة وأكثر ربحا مع دوران سريع للرأسمال لاسيما في مجالات الأنشطة التجارية أو استيراد السلع من الخارج من اجل إعادة بيعها دون إدخال عليها أية عملية تحويل أو تصنيع. (موهوب،2007،ص ص 138–145).

المحور الخامس:اطار مقترح لتطوير السياحة بالجزائر:

من اجل النهوض بالسياحة نقترح الاجراءات التالية:

أولا: اقتراح الإجراءات والتدابير المتعلقة بالتنمية السياحية:وتتمثل في

1– رسم سياسة وطنية للتنمية السياحية:عرف قطاع السياحة ثلاث خطط عشرية متتالية لتنمية السياحة في الجزائر. إن تفحص هذه الخطط يكشف أن الخطة الأولى تمتد من سنة (2001–2010) وتنحصر الثانية ما بين(2003–2013) أما الثالثة فتتراوح من 2005 الى 2015.

إن الشيء الملفت للانتباه هو المبادرات العديدة التي يقوم بها قطاع السياحة إذ بمجرد دخول الخطة الأولى حيز التنفيذ حتى يتم اقتراح خطة جديدة يختلف محتواها عن مضمون الخطة السابقة لها.ويعزى هذا الى تعاقب المسؤولين خلال فترة قصيرة على رأس القطاع السياحي هو الذي أدى إلى استحداث نوع من اللا استقرار والهروب إلى الأمام الشيء الذي لم يسمح بتحديد أهداف واضحة قابلة للتجسيد لأن تعدد الخطط التنموية للسياحة دون التوصل إلى تنفيذ ولو جزء منها يدل في الواقع على نقص في النظرة المستقبلية وفي القناعات الضرورية لرسم سياسة وطنية مستقرة ومتناسقة لتطوير هذا القطاع الاقتصادي.

نقترح أن تتولى السلطات العمومية وضع سياسة دولة طويلة المدى لتنمية السياحة خلافا لما هو جاري حاليا حيث تقوم الوزارة المكلفة بالسياحة بإعداد خطط تنموية قطاعية لا تساهم في تصميمها أو حتى في إثراءها القطاعات المعنية هي الأخرى بتطوير السياحة.

2– تعزيز دور الدولة في التنمية السياحية:حيث ان التنمية السياحية لا تعني انجاز الوحدات والمركبات السياحية والفندقية فحسب بل تتعدى ذلك وتشمل كذلك إعداد الدراسات المستقبلية الشاملة والدراسات المتعلقة بالتهيئة السياحية وفك العزلة عن المناطق السياحية وانجاز البنى التحتية اللازمة لتهيئة وتحضير العقار السياحي وتجميل المحيط وتثمين الموارد السياحية والمحافظة عليها إلى غير ذلك.

3– تفعيل أدوات التنمية السياحية:وتتمثل في:

3–1–إعادة الاعتبار للوكالة الوطنية لتنمية السياحة:كما اسلفنا في المعوقات فإن الوكالة الوطنية لتنمية السياحة لم تتوصل إلى التحكم في المهام المنوطة بها وهي تقوم بدور ثانوي لم تنشأ من اجله،لذا نرى أن أول اقتراح ينبغي تقديمه في هذا الشأن يكون متعلقا بإعادة الاعتبار للوكالة الوطنية لتنمية السياحة وذلك بدعمها ماديا وبشريا وتوجيهها إلى التكفل بالمهام التي أنشئت من اجلها.

أما الاقتراح الثاني فيتعلق بالتصنيف الإداري الحالي للوكالة الغير ملائم والذي لا يسمح بالنظر لضعف مستوى الأجور الممنوحة بموجبه بجلب الكفاءات وذوي الخبرة العالية لاسيما في مجال الدراسات التقنية.

أما الاقتراح الثالث بشأن الإجراءات الواجب اتخاذها بخصوص الوكالة الوطنية لتنمية السياحة فيتعلق بسحب الدراسات من هذه الوكالة وإعادة إنشاء مكتب دراسات متخصص ومستقل بذاته أو اللجوء إلى مكاتب وهيئات خارجية حيث نرى أن هناك نزاهة ومصداقية أكثر عندما لا تنجز الوكالة بنفسها الدراسات التي ستقوم بتنفيذ مشاريعها لاحقا.

3–2– استكمال انجاز المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية:يمكن اقتراح التدابير والإجراءات التالية:

- **انتقاء مكتب دراسات وحيد يشرف على انجاز المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية تحت إشراف الوزارة المعنية بالسياحة،وما دام أن عملية التهيئة السياحية هي وظيفة أساسية للوزارة المكلفة بالسياحة يستحسن إنشاء مكتب دراسات قطاعي متخصص في هذا الشأن.**
- **الأخذ بعين الاعتبار دراسات التهيئة المنجزة في بداية الثمانينات وتلك التي هي حاليا قيد الإنجاز وإدماجها في المخطط الوطني بعد تحيينها أو تصحيحها إن اقتضى الأمر.**
- **في مرحلة أولى، وقصد المحافظة على العقار السياحي ومنع تحويله أو استعماله في أنشطة لا علاقة لها بالسياحة، يتعين على الوزارة المعنية اتخاذ الإجراءات اللازمة لإصدار مرسوم يقضي بالحفاظ على كل مناطق التوسع السياحي سواء القديمة منها والتي لا تزال صالحة للاستثمار أو الجديدة التي ينبغي تحديدها في اقرب وقت.**

- ✓ في مرحلة ثانية، يتم اختيار عدد محدد من مناطق التوسع السياحي تعتبر ذات أولوية في التنمية وتجرى لها الدراسات النهائية اللازمة وكذا أشغال التهيئة (موهوب،2007،ص ص155–163) السياحية (انجاز البنى التحتية) قصد وضعها في متناول المستثمرين على المدى القصير والمتوسط في انتظار الانتهاء من تحضير بقية المناطق الأخرى التي سوف تتطلب بكل تأكيد وقتا طويلا وتكاليف كبيرة.

3–3– تكوين احتياطات عقارية سياحية:تتحصل الوكالة الوطنية لتنمية السياحة على الأراضي عن طريق الشراء أو الهبة وتبرز هنا مشكلتين وهما عدم امتلاك الوكالة للموارد المالية لإقتناء الأراضي وعدم تمكنها من انجاز البنى التحتية أو منح قطع أرضية للمستثمرين ما دامت لم تتحصل بعد على ملكية الأرض داخل مناطق التوسع السياحي ولحل هذا الاشكال يقترح ما يلي:

- ✓ الإسراع في تحويل الأراضي الموجودة داخل مناطق التوسع السياحي المراد تطويرها بصفة أولوية وذلك باتخاذ الإجراءات القانونية المتعلقة سواء بنزع الملكية أو ممارسة حق الشفعة بالنسبة للأراضي المملوكة من طرف الخواص والتفاوض مع الهيئات العمومية المعنية بالنسبة للأراضي التابعة للقطاع العمومي قصد تحديد أسعار بيع بالتراضي كما ينص على ذلك التشريع الساري المفعول.
- ✓ فيما يتعلق بتمويل عمليات اقتناء العقار وما دامت الوكالة لها صفة المؤسسة ذات الطابع الصناعي والتجاري فنقترح احد الاختيارين: منح الوكالة اعتمادات مالية مؤقتة من خزينة الدولة تمكنها من اقتناء الأراضي على أن يتم تسديد هذه الاعتمادات لاحقا بعد إعادة بيع الأراضي إلى المستثمرين او لجوء الوكالة إلى الاقتراض من السوق المالية (موهوب،2007،ص ص164–166) اضافة الى تخصيص موارد مالية لفائدة الصندوق الخاص بدعم الاستثمار السياحي بقدر640 مليون سنويا. (لحسين، 2013،ص192).

ثانيا: الإجراءات والتدابير المتعلقة بتمويل الاستثمار:يشمل تمويل الاستثمار السياحي جانبين الأول هو تمويل المشاريع الاقتصادية الفندقية والسياحية التي يبادر بها المستثمرون والثاني تمويل الدراسات الشاملة الخاصة بالتهيئة السياحية وكذا انجاز البنى التحتية لمناطق التوسع السياحي اللازمة لتحضير العقار السياحي.

1– تمويل المشاريع الاقتصادية الفندقية والسياحية:يمكن اقتراح ما يلي:

- ✓ وإنشاء بنك استثماري متخصص في تمويل المشاريع الفندقية بإمكانه منح قروض استثمارية طويلة الأجل تصل إلى20 سنة (موهوب، 2007،ص ص167–168) وابتكار منتوجات مالية ذات خصوصية (قروض فندقية مثلا). (لحسين،2013 ،ص192).
- ✓ تخفيض سعر الفائدة على القروض الطويلة الأجل الممنوحة لقطاع السياحة مع تمويل الفارق ما بين سعري الفائدة الرسمي والمخفض من صندوق دعم الاستثمار السياحي. (موهوب،2007،ص ص167–168).

2– تمويل الدراسات وأشغال التهيئة السياحية:رغم أن التشريع الجزائري ينص صراحة على مساهمة الدولة في تمويل العقار السياحي عن طريق منحها حوافز للمستثمرين في السياحة وتحملها لبعض الأعباء المالية المتعلقة بتهيئة وتحضير العقار السياحي إلا أن أحكام هذا التشريع لا تزال لم تطبق بعد على ارض الواقع، الشيء الذي أدى إلى ارتفاع فادح في أسعار الأراضي السياحية ولهذا نقترح الإسراع في وضع الحوافز المالية المتضمنة في التشريع السياحي حيز التنفيذ والترويج لها على مستوى البلدان الأجنبية المعروفة باستثماراتها الخارجية. (موهوب،2007،ص ص167–168).

ثالثا: الإجراءات والتدابير اللازمة لتحسين الخدمات السياحية:وتتمثل في:

1– دعم التكوين السياحي:يمكن اقتراح ما يلي:

- ✓ تأسيس شهادة بكالوريا تقنية في السياحة و فتح فرع الاقتصاد السياحي بالجامعة مع توسيعه إلى ما بعد التدرج. (لحسين،2013، ص192).
- ✓ العمل على عصرنة الوسائل والتجهيزات البيداغوجية والعلمية وتحيين البرامج التعليمية بهدف جعلها تتماشى مع متطلبات السياحة العصرية وتكوين ورسكلة المكونين.
- ✓ انجاز مؤسسات تكوينية جديدة لأن وظيفة التكوين والتمهين تبقى بالأساس من صلاحيات الدولة.

- ✓ توسيع التعاون ما بين الوزارتين المكلفتين بالسياحة والتكوين المهني من اجل إدماج شعب وتخصصات في السياحة والفندقة والمهن المرتبطة بهما في منظومة التكوين المهني.
- ✓ دعم وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التكوين السياحي تحت رقابة الوزارة الوصية عن طريق إعطاءه التسهيلات اللازمة وتزويده بالبرامج البيداغوجية والعلمية المناسبة.
- ✓ توسيع التعاون الخارجي مع المؤسسات التكوينية المتخصصة في السياحة بهدف اخذ التجارب والخبرات العلمية الناجحة. (موهوب،2007،ص172).
- ✓ الاهتمام بتدريب العاملين في شركات السياحة ووكالات السفر والشركات الفندقية على كيفية استخدام شبكة الانترنت في الترويج السياحي لتحقيق الأهداف التسويقية السياحية بأعلى مستوى من الكفاءة وأقل تكلفة. (صالح،ووصاف،2010،ص18).

2- تقييس المهن والحرف السياحية والفندقية:يجب أن تبرز الهياكل الفندقية التراث الثقافي الجزائري من خلال الفن والزخرفة المعمارية واستعمال مواد البناء المحلية والصناعات التقليدية،إضافة إلى ذلك ان المعايير المعمول بها حاليا والتي لا تختلف كثيرا عن المعايير التي حددتها المنظمة العالمية للسياحة سنة1982 قد تجاوزها الزمن ولم تصبح تستجيب للمتطلبات السياحية الحديثة لذلك ينبغي تحيين معايير وشروط ممارسة واستغلال الأنشطة السياحية والفندقية والسهر على تطبيقها على ارض الواقع بهدف تسهيل عمليات مراقبة النوعية لان المكلفين بها يكونون مزودين بمراجع ومستندات يرتكزون عليها في قياس الخدمات المقدمة ويلاحظون الانحرافات والنقائص التي ينبغي معالجتها والقضاء عليها.

3- إعادة تأهيل الحظيرة الفندقية الحالية:نقترح بهذا الشأن:

- ✓ تخصيص صندوق أو استحداث منتوج مالي لمنح قروض بدون فائدة لملاك الفنادق الذين يرغبون في تجديد مؤسساتهم على أن يتحمل صندوق دعم الاستثمار السياحي المنشأ لهذا الغرض سعر الفائدة.
- ✓ منح إعفاء ضريبي بالنسبة للفنادق التي تقدم على عملية التجديد على ان تشمل فترة الإعفاء مدة التجديد وفترة زمنية محددة بعد إعادة فتح الفندق. (موهوب،2007،ص ص173-175)

4- وضع اطر رسمية للتشاور القطاعي الثنائي والمتعدد الأطراف:في هذا الاطار نقترح ما يلي:

- ✓ تفعيل كل من اللجنة الوطنية لتسهيل الأنشطة السياحية المشكلة من ممثلين عن عدة قطاعات معنية بالسياحة تحت رئاسة وزير السياحة والمكلفة باقتراح التدابير اللازمة لترقية وتنمية السياحة، والمجلس الوطني للسياحة الذي يرأسه رئيس الحكومة والمكون هو الآخر من وزراء قطاعات مختلفة والمكلف بتدليل الصعوبات التي لم تتوصل اللجنة المشار إليها أعلاه وباقتراح كل الحلول المناسبة لتطوير السياحة والسهر على تطبيقها.
- ✓ إنشاء لجان ثنائية تشاورية مع قطاعات النقل و الثقافة و التكوين المهني والبيئة لارتباطهم الوثيق بالسياحة من اجل تضافر الجهود لرفع العراقيل والصعوبات التي تعترض ترقية السياحة. (موهوب،2007،ص ص177-178).

رابعا: الإجراءات والتدابير المتعلقة بالترقية السياحية:

لا تزال صورة الجزائر السياحية مشوهة في الخارج وتتطلب أعمالا ترقوية مكثفة ومستمرة وكذا تسخير إمكانيات ضخمة من اجل إعادة تحسينها نوجزها فيما يلي:

1- دعم الهيئة المكلفة بالترقية السياحية:حيث أن الهيئة المكلفة بالترقية السياحية المتمثلة في الديوان الوطني للسياحة لا تزال تعاني من مشاكل مادية وبشرية كبيرة لا تسمح لها بأداء مهامها على أكمل وجه ولهذا من الضروري إعادة الاعتبار لهذه الهيئة التي تؤدي وظيفة إستراتجية وذلك بمدها بالوسائل

المادية والمالية المناسبة وبإعادة النظر في القانون الأساسي الذي يحكمها قصد جعله يتماشى وطبيعة نشاط الترقية السياحية ((موهوب،2007،ص ص181–182) وإشراك الحركة الجمعوية ومنظمات المجتمع المدني في العملية الترويجية للمنتوج السياحي الجزائري. (لحسين،2013،ص193).

2– وضع برنامج وطني للترقية السياحية:ينبغي إعداد برنامج للترقية السياحية طويل المدى واضح المحتوى والأهداف ومدعما بكل الوسائل الضرورية لتنفيذه مع مساهمة قطاع الإعلام بمختلف وسائله الإعلامية المرئية، المقروءة والمسموعة وبتضافر جهود الممثليات الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية في الخارج وشركات النقل الجوي والبحري والجمارك وشرطة الحدود مع ضرورة انجاز رصيد غني ومتنوع من الدعائم الإعلامية والإشهارية بشتى أصنافها من مجلات ومطويات وأفلام سياحية وقرص مضغوطة من اجل التعريف بالمتاحات والمؤهلات السياحية والثقافية التي تزخر بها البلاد (موهوب،2007،ص ص 182–183) وتوعية السكان بالفعل السياحي وانعكاساته الإيجابية، قصد تنمية ثقافة سياحية حقيقية لدى السكان. (لحسين،2013،ص193).

3– التظاهرات والأحداث السياحية:يجب أن يشمل البرنامج الترقوي على محور هام يتعلق بإحياء المواسم والأعياد التقليدية المحلية بتنظيم تظاهرات احتفالية من اجل إبراز الثقافات والعادات والتقاليد والفنون المحلية واستغلالها لأغراض سياحية عن طريق تطوير وتسويق منتجات أصيلة وفريدة من نوعها كما ينبغي تنظيم مهرجانات جهوية ومتخصصة حول مواضيع مختلفة بهدف تطوير السياحة عموما والسياحة الصحراوية خصوصا.
(موهوب،2007،ص183).

الخاتمة:

حاولنا في هذا البحث تشخيص واقع قطاع السياحة وتبين لنا وجود العديد من المعوقات التي تحول دون النهوض به ولهذا نقترح مجموعة من المقترحات كما يلي:

- تحديد سياسة وطنية مستقرة وطويلة الأجل لتطوير السياحة يتم إعدادها في إطار تشاوري مع مختلف القطاعات والقوى الفاعلة في المجتمع وتكون مندمجة في المخططات التنموية للدولة.
- تفعيل مراقبة النوعية في قطاع السياحة بإعادة الاعتبار لهذه الوظيفة التي تتطلب تكوين سلك متخصص في هذا المجال وإصدار نص تشريعي يخول للقطاع المكلف بالسياحة صلاحيات واسعة في ممارسة هذه الوظيفة.
- ضرورة الاهتمام ببث حصص اعلامية من شأنها حث الأفراد في كيفية الحفاظ على الموروث الثقافي والطبيعي لاعطاء وجه أفضل للمناطق السياحية.
- ضرورة وجود مرشدين سياحيين معتمدين،ورجال الشرطة السياحية لصعوبة المناطق الجنوبية ولبعث الآمان في نفوس السواح.
- ضرورة تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في المجال السياحي،و تبقى الدولة كمراقب.
- نقترح إدخال مادة التربية السياحية، و مادة السياحة البيئية في المقررات التربوية والاقتصاد السياحي في الجامعة.
- خلق تقاليد تبادل بين الوكالات السياحية المحلية و الاجنبية ودعوة الصحافة الاجنبية و ممثليات الدول الاجنبية بالوطن لزيارة المناطق السياحية.
- لتفعيل الترقية السياحية يتوجب إعادة فتح الممثليات السياحية الجزائرية التي كانت موجودة في الخارج على مستوى أهم الأسواق السياحية لأن الترقية السياحية تتطلب العمل الجواري والاتصال المستمر ولا يمكن القيام بها عن بعد أو بالمراسلة.

الهوامش:

1– حميدة بوعموشة (2012)،دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة– دراسة حالة الجزائر،مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية (غير منشورة)،جامعة فرحات عباس،سطيف.

2– خالد كواش(2007)،السياحة،مفهومها،اركانها،انواعها،دار التنوير،الجزائر.

3- ساعد بوراوي،عامر عيساني(2015)،تقييم تنافسية قطاع السفر والسياحة في بلدان المغرب العربي:دراسة مقارنة بين الجزائر،تونس والمغرب،مجلة العلوم الانسانية،العدد40،جامعة محمد خيضر، بسكرة.

4- صالح موهوب(2007)،تشخيص واقع السياحة في الجزائر واقتراح سبل تطويرها،رسالة ماجستير في علوم التسيير(غير منشورة)،جامعة الجزائر.

5- صلاح الدين عبد الوهاب(1992)،نظرية السياحة الدولية،دار الهناء،مصر.

6- عامر عيساني(2010)،الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة- حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية (غير منشورة)،جامعة الحاج لخضر،باتنة.

7- عبد القادر لحسين (2013)،استراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ماجاء به المخطط التوجيهي للهيئة السياحية لآفاق 2025 الآليات والبرامج،مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، عدد2، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة.

8- غنيم عثمان،سعد بنيتا (2003)،التخطيط السياحي،دار الصفاء،عمان.

9- فؤاد ابركان (2010)،السياسات السياحية والتنمية في الجزائر مثال ولاية بومرداس،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية(غير منشورة)،جامعة الجزائر.

10- لخضر مرغاد وآخرون(2010)،صناعةالسياحة في الجزائر المقومات والمعوقات،الملتقى الدولي حول: اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة،جامعة محمد خيضر،بسكرة.

11- مفتاح صالح،عتيقة وصاف(2010)،متطلبات صناعة السياحة في ظل اتفاقية تحرير تجارة الخدمات السياحية مع الإشارة إلى حالة الدول العربية، الملتقى الدولي حول: اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة،جامعة محمد خيضر،بسكرة.

12- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار(2010)،مناخ الإستثمار في الدول العربية،الكويت.

13- نبيل الروبي (1985)،اقتصاديات السياحة ،مؤسسة الثقافة الجامعية،مصر.

14- نسيبة سماعيني(2014)،دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)،جامعة وهران.

15- وهيبة ليازيد(2010)،السياحة بالجزائر امكانيات ضخمة ومعوقات عديدة،الملتقى الدولي حول: اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر،بسكرة.

16- الويزة قويدر(2010)،اقتصاد السياحة وسبل ترقيتها في الجزائر،اطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية (غير منشورة)،جامعة الجزائر.

17- يحي سعيدي،سليم العمراوي(2013)،مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية:حالة الجزائر،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة،كلية بغداد للعلوم الاقتصادية،عدد36، العراق.

18- World Economic Forum,The Travel&Tourism Competitiveness Report 2017, Geneva, Switzerland,2017.

19- World Economic Forum,The Travel&Tourism Competitiveness Report 2015, Geneva, Switzerland, 2015.

20- World Economic Forum,The Travel&Tourism Competitiveness Report 2013, Geneva,Switzerland,2013.

21- World Economic Forum,The Travel&Tourism Copetitiveness2011,Geneva, Switzerland, 2011.